واجباتُ ومهامّ قوّات البادية الأردنيّة في مخافر البادية الشماليّة الشرقيّة، خلالَ الأعوام 1933- 1934م و1937-1938م

أنور دبشي الجازي[1]، سامي فواز الجازي[2]

https://doi.org/10.54134/jjha.15.3.1

ملخص

تناولت هذه الدراسة الواجبات والمهام التي كُلّفت بها قوّات البادية في المخافر الواقعة في منطقة بادية الأردن الشمالية الشرقية، خلال الأعوام: 1933-1934م و1937-1938م، بالاعتماد على مصدر أولي غير منشور هو دفتر (مذكّرات)، مكتوب بخط اليد، ويعود لأحد جنود قوّات البادية، ومن خلاله بيّنت الدراسة مجموعة من مهام قوّات البادية في تلك الفترة، منها: مراقبة الحدود الشمالية الشرقية لإمارة شرقي الأردن، والقبض على المتسللين والمهربين، وحراسة أنبوب شركة نفط العراق، وفض النزاعات بين العشائر، وغيرها من المهام الأخرى.

واتبعت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي القائم على استخراج المعلومات والمعطيات من هذا المصدر الأولي، وتحليلها وتبويبها، بما يهمّ موضوع الدراسة، إضافة إلى اعتمادها على مصادر ومراجع أخرى.

الكلمات الدالة: قوّات البادية، الواجبات والمهام، المخافر، البادية الشمالية الشرقية، إمارة شرقي الأردن.

المقدمة

عندما وصل غلوب باشا (John Bagot Glubb)، من العراق إلى إمارة شرقي الأردن في نهاية عام 1930م، كُلّف العمل على تأسيس قوّات البادية. وبهدف إقناع القبائل البدوية بالانضمام لهذه القوّات؛ قام بعدة جولات في مضاربها المنتشرة في البادية الأردنية(CO 831/7/8" 1930: 233"). واستطاع أن يؤسس نواة هذه القوّات من أبناء القبائل، كما بنيت المخافر الحدودية في مناطق عديدة من البادية الأردنية (Palestine and Transjordan 1932 4: 58). وبهذا كانت قوّات البادية قادرة على التجمع والاتصال والتزود بالمؤن عبر سلسلة المخافر، وبين عامي 1930م و1936م ازداد عدد قوّات البادية حتى بلغت خمس تعداد قوّات الجيش العربي(محافظة 1989: 95)،وقد حلّت هذه القوّات محلّ قوة حدود شرق الأردن' بسبب عدم مقدرتها على تنفيذ الواجبات الأمنية التي كلّفت بها في مناطق البادية (الحسين 1945: 224).

وفي بداية عملهم استخدم الجنود الإبل في دورياتهم، ثم زودت المخافر بالسيارات المسلحة، والرشاشات، واللاسلكي. وكلفت قوّات البادية بحراسة الحدود، وحفظ الأمن في الصحراء، ومراقبة تحركات القبائل، ونتيجة لذلك

[1] قسم التاريخ والجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الحسين بن طلال، الأردن.

[2] قسم المناهج والتدريس، كلية العلوم التربوية، جامعة الحسين بن طلال، الأردن.

تاريخ الاستلام: 2020/11/26، تاريخ القبول: 2021/3/30.

انخفض عدد الغارات بين القبائل عبر الحدود، وقد سجّلت آخر غارة في تموز عام 1932م (Yoav 2007: 173).

وأسهمت قوّات البادية في صيانة البرك الرومانية القديمة وترميمها في أماكن انتشار القبائل البدوية، وزوّد بعضها بصهاريج لنقل المياه وتوزيعها بين القبائل (Tell 2013: 98)، بحيث جرت الاستفادة من وجود هذه البرك في أماكن متعددة، إضافة إلى استيعابها كمياتٍ كبيرةً من مياه الأمطار (Michael 1939: 245).

تقع منطقة الدراسة في الجهة الشمالية الشرقية من الأردن، وهي منطقة واسعة تحاذي ثلاث دول، هي: السعودية، والعراق، وسوريا، وتضم عدة مناطق وتجمعات سكانية أهمّها منطقة الأزرق، ويعد مخفر قوّات البادية في الأزرق المخفر الرئيس في منطقة الدراسة، وقد بني في موقع استراتيجي مرتفع يشرف على وادي السرحان، حيث كانت تتجمع فيه القبائل البدوية بحثًا عن المراعي الشتوية (Fletcher 2015: 159)، وخلال فترة الدراسة كان يتبع مخفر الأزرق من الناحية الإدارية مخفرين آخرين، هما: مخفر الأجفور (H4) (الرويشد)، ومخفر الأجفايف (H5) (الصفاوي).

أولًا: وصف الدفتر

تعتمد هذه الدراسة على مصدر أولي غير منشور، وهو دفتر (مذكّرات) كُتب بخط اليد وبالحبر السائل الأسود من قِبل العريف فهد صيّاح الجازي[3]، الذي كان يعمل كاتبًا للمراسلات والمخاطبات الرسمية في مخافر قوّات البادية الشمالية الشرقية. والدفتر من القطع المتوسط تبلغ أبعاده 40سم× 25سم ومن الورق المصقول، ومجلد بالورق المقوى، وهو بحاله جيدة جدًا، ما عدا صفحات محدودة لحقها على ما يبدو بعضُ التلف بفعل الرطوبة، ويبلغ عدد صفحات الدفتر 165 صفحة، وهو غير مرقّم في الأصل، لهذا رقّمَ الباحثان الصفحات وفق سياقها الزمني المتسلسل، وبالترتيب الذي وُجدت عليه، ونستدلّ من خلال محتوى المذكّرات أنّ العريف فهد كان يدوّن هذه المراسلات والمخاطبات في دفتر خاصّ قبل إرسالها في كتب رسمية إلى الجهات المعنية، وكان يذيّلها باسمه وتوقيعه، ومن خلال التواريخ المدوّنة في نهاية كل خطاب فإن المعلومات التي تناولتها الدراسة تعود إلى الفترة الممتدة من بداية شهر تشرين الثاني عام 1933م إلى نهاية آذار عام 1934م، ومن بداية شهر آب عام 1937م إلى نهاية شهر شباط عام 1938م، ولم يرد في الدفتر أيُّ ذكر لعامي 1936/1935م، ومن المحتمل أن يكون الكاتب قد انتقل للعمل في مخفر آخر خلال هذه الفترة.

ومن الملاحظات التي نود تسجيلها هنا؛ أن أغلب المخاطبات والمراسلات الواردة في الدفتر كتبت بنفس النص أكثر من مرة، كما دوّنت العبارات الآتية في نهاية كل خطاب: شوهد أو لوحظ صباحًا، وشوهد أو لوحظ مساءً، وفي بعض الأحيان كلمات: حسن، أو أشكرك، إضافة إلى توقيع شخص لم يدوّن اسمه، ويبدو أن هذا الشخص هو المسؤول الأخير عن تدقيق المخاطبات والمراسلات قبل إرسالها إلى الجهة المعنية بها، ومن الملاحظ أيضا أنه كان يصحح الأخطاء الإملائية (وهي قليلة)، ويبدو أنه كان يعيد الدفتر إلى الكاتب من أجل كتابة الخطاب مرة أخرى، وربما يفسّر هذا تكرار المخاطبات التي تحمل النصَّ ذاته أكثر من مرة. كما لاحظنا أن الدفتر وردت فيه خطوط لأشخاص أو جنود آخرين تختلف في شكلها عن خط صاحب المذكّرات.

[3] فهد صيّاح الجازي: صاحب المذكّرات، وهو من قبيلة الحويطات، ولد في أذرح جنوبي الأردن عام 1907م، وتوفي فيها عام 1979م، دخل الخدمة في قوّات البادية عام 1932م، وكان يعمل كاتبًا للمراسلات والمخاطبات الرسمية، في مخافر قوّات البادية الشمالية الشرقية خلال فترة دراستنا، (مقابلة مع السيد فواز فهد الجازي، الحسينية بتاريخ 12/12/ 2019).

ثانيًا: تنظيم عمل قوّات البادية

تضمّنت المذكّرات في صفحاتها الأولى مجموعة من القوانين والتعليمات التي نظمت عمل قوّات البادية وحددت صلاحياتها، ووضحت كيفية تعاملها مع القضايا المختلفة. كما ورد في المذكّرات تعليمات تتعلق بكيفية تنظيم العلاقة بين الجنود في المخافر، وتعليمات أخرى توضح كيفية أداء الجنود المهام التي كانوا يكلفون بها، مثل: تفتيش المساكن، وتعقب المجرمين، وطريقة التعامل مع الجرائم مثل القتل والسرقة.

وقد حملت التعليمات التي صدرت للجنود؛ على ضرورة الالتزام بتطبيق النظام العسكري في المخافر والمحافظة على محتوياتها، وحضّت الجنود على أن يكونوا على قدر عال من احترام الضباط، ومسؤولي الحكومة الذين كانوا يزورون المخافر بشكل دوري، وتأكيد حُسن التعامل مع الأهالي القاطنين في مناطق اختصاصهم، واتباع العادات الحسنة في التعامل مع القبائل البدوية. كما ورد في المذكّرات تعليمات تتعلق في كيفية المحافظة على أموال الحكومة التي عرّفتها المذكّرات بأنها: "تلك التجهيزات والأسلحة والإبل التي يتسلّمها الجندي عند التحاقه بقوّات البادية" (المذكّرات 1937: 2).

وكمثال على حرص قيادة مخفر الأزرق في تطبيق النظام والتعليمات على كادر المخفر وعدم تهاونها مع الجنود المقصرين في عملهم، نجد أنها خاطبت قيادة قوّات البادية من أجل محاكمة الجندي زيد بن زايد الذي أبدى رفضه تنفيذ الأوامر والواجبات العسكرية الموكلة إليه من قبل الإدارة (المذكّرات 1934: 109). وضبطت عرافة المخفر ليلًا أحد الجنود المكلفين بحراسة المخفر وهو نائم وبندقيته ملقاة بجانبه، وقد اتخذت قيادة البادية الإجراء المناسب بحقه (المذكّرات 1934: 120). وكانت القيادة العامة لقوّات البادية في عمان، تحرص على تدريب وتجهيز الجنود بشكل مستمر من أجل قيامهم بأداء المهام المكلفين بها على أكمل وجه، لهذا نجد أنها طلبت من قيادة مخفر الأزرق استدعاء الجنود في المخافر التابعة لمخفر الأزرق، من أجل إجراء تدريبات عسكرية مكثفة لهم بحيث تتضمن: اللياقة البدنية، والحركات العسكرية، والتدريب على الرماية الحية بواسطة الرشاشات والأسلحة النارية الأخرى (المذكّرات 1934: 154).

ووردت توصيات ونصائح للجنود تحثهم على التقليل من استلاف واقتراض الأموال من زملائهم، سواء كان ذلك لأنفسهم أو لأهاليهم؛ لأن المرتب الذي كان يتقاضاه الجندي كفيلٌ بسد حاجته وحاجة أهله، وأن كثرة استلاف الجنود للأموال تؤدي إلى تراكم الديون عليهم، الأمر الذي يجعلهم يعجزون عن سدادها، ومن ثَمَّ تعرضهم للخسارة والإفلاس، وشددت التوصيات على أن يتعاون الجنود فيما بينهم عند شرائهم للطعام والشراب، بحيث يدفع كل جندي ما يترتب عليه من أموال من أجل هذه الغاية (المذكّرات 1937: 4).

ونجد معلومات مهمة عن الكيفية التي كانت تتبعها قوّات البادية في عملية تفتيش المساكن، وتبدأ التعليمات المتعلقة بهذا الموضوع بتعريف المسكن، فهو: "البيت الذي يقطنه الإنسان، وملحقاته الأخرى مثل: الحديقة، والباحة، والإسطبل، أو كل بناء يقع ضمن حرم هذا البيت". وكانت عملية التفتيش تنقسم إلى قسمين: التفتيش بمذكّرة عدلية، والقسم الآخر بدون مذكّرة، أما الأولى فكانت تجري بموجب مذكّرة صادرة من المدعي العام، أو من رئيس المحكمة، وقد اشترطت التعليمات لتنفيذ عملية التفتيش أن يحضرها شيخ القرية، أو المختار، أو شهود من الأشخاص المعتبرين غير المحكومين بجناية، أو جنحه مخلة بالشرف، إضافة إلى موظفي الحكومة وجندي من قوّات البادية أو أكثر حسب اللزوم. وكان تفتيش الرجال يجري بشكل شخصي، أما النساء فقد شددت التعليمات على ألّا يجري تفتيشهن إلا من قبل امرأة، وكانت عملية التفتيش تشمل التحري عن الأشياء المطلوب التحري عنها، أو من أجل القبض على

الأشخاص المطلوبين للمحكمة (المذكّرات 1938: 10).

أما عملية تفتيش المساكن أو دخولها بدون مذكّرة عدلية، فقد كانت تجري ضمن ضوابط محددة وفي حالات معينة، منها: إذا وجد رجل الأمن سبب ما حمله على الاعتقاد بأن جرمًا جنائيًا قد ارتكب في ذلك المسكن أو المحل، أو إذا طلب صاحبه من رجل الأمن الدخول للمساعدة في أمر ما، أو إذا هرب شخص موقوف أو مطلوب قضائيًا ودخل إلى المسكن أو المحل. وكان يسمح لرجال الأمن الدخول للمساكن والمحلات بدون مذكّرة أو طلب الإذن من أصحابها، في حالات وقوع الكوارث الطبيعية، مثل: الزلازل، والفيضانات، والحرائق أو ما شابه من الحوادث التي تتطلب الإسعاف والإنقاذ الفوري، وكذلك في حالة التحري والبحث عن المواد المهربة التي لا تحمل ترخيصًا جمركيًّا (الشرق العربي 1927: 4).

والأماكن التي سمح لقوّات البادية دخولها وتفتيشها بدون مذكّرة عدلية، هي: المطاعم، والدكاكين، والمخازن، والمطاحن، والأفران، والحانات والمعامل. أما الجمعيات والنوادي، فعلى الرغم من أن التعليمات اعتبرتها من ضمن الأماكن العامة فإنه لم يُسمح بدخولها أو تفتيشها إلّا بعد الحصول على إذن رسمي من المتصرف أو القائمقام أو مدير الناحية. وأما بالنسبة إلى شركة نفط العراق (I.P.C)[4] ومحطات الضخّ التابعة لها، ومساكنها وكل ما يتعلق بها، فقد منعت التعليمات دخولها إلّا بمذكّرة عدلية، أو أمر من قائد منطقة البادية صاحبة الاختصاص، وفي هذه الحالة اعتبرت صلاحيات ومهام مدير فرع الشركة أو المحطة بمثابة صلاحيات ومهام شيخ أو مختار القرية في حالة تفتيش المساكن (المذكّرات 1938: 13).

ومن المهام التي كلفت بها قوّات البادية العمل على منع وقوع الجرائم مثل القتل والسرقة، وصدرت تعليمات وافية في هذا الجانب، وبدأت التعليمات بتعريف الجرم، وهو القيام بعمل يستلزم معاقبة فاعله قانونًا، أما المجرم فهو الشخص الذي ارتكب جرمًا خلافًا لأحكام القانون عن عمد أو قصد أو تقصير. وبيّنت التعليمات كذلك الأشخاص الآخرين المتدخلين بالجريمة، وهم على نوعين: الشريك الأصلي والشريك التبعي، أمّا الشريك الأصلي فهو الشخص الذي يشترك مع شخص آخر في ارتكاب الجريمة، أو هو الشخص الذي يفعل في أثناء ارتكاب –المجرم الأصلي– الجريمة أفعالاً لا يمكن أن تتم أو تكتمل بدونها، وأمّا الشريك التبعي فهو الشخص الذي يقوم قبل وقوع الجريمة بالتحريض عليها أو إرشاد المجرم الأصلي أو تهيئة الوسائط الجرمية له، أو بعد ارتكاب الجريمة مثل توفير مكان اختباء له (المذكّرات 1938: 18).

وفي ما يَخُصُّ الأقسام القانونية للجرائم والعقوبات المترتبة عليها، فهي: القباحة (التقبيح)، والجنحة، والجناية، فالقباحة: هي الأعمال التي تستلزم الجزاء (التكديري)، بمعنى حبس المذنب لمدة تتراوح ما بين 24 ساعة ولغاية

[4] في عام 1929م غيّرت حكومة الانتداب البريطاني في العراق اسم شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق، وفي عام 1931م وقعت الشركة مع الحكومة الأردنية اتفاقية لمد أنبوب لنقل النفط من كركوك إلى حيفا عبر الأراضي الأردنية، وأُقيمت على طول الأنبوب محطات لضخ النفط وخط للاتصالات، ومساكن للعمال وصهاريج للمياه، كما شقت طريق معبدة تسير بمحاذاته لتسيير دوريات الحماية، وفي أثناء سير العمل لمدة الأنبوب اشتغل بعض أبناء القبائل البدوية في الأعمال الإنشائية التي أجرتها الشركة خاصة خلال الفترة الأولى التي امتدت بين عامي 1931–1934 (New York University 1947: 81)،(Bocco 2006: 302-335).

أسبوع، والجزاء النقدي (الغرامة المالية) التي تصل حتى 100 قرش فلسطيني[5]، أمّا الجنحة: فهي ارتكاب عمل يستلزم الجزاء التأديبي، وعقوبتها الحبس لمدة تتراوح ما بين أسبوع إلى ثلاثة سنوات، أو النفي المؤقت والحرمان من الرتبة المأمورية مؤقتًا، إضافة إلى الجزاء النقدي، وأمّا الجناية فهي القيام بأعمال تستلزم معاقبة فاعلها بالعقوبة القصوى، التي تصل إلى الإعدام، أو الإشغال الشاقة المؤبدة، أو المؤقتة مع التشهير، وحبس القلعة المؤبد والمؤقت، والنفي المؤبد، وكذلك إسقاط جميع الحقوق المدنية، والحرمان المؤبد من الرتبة المأمورية[6].

وقسمت التعليمات الجرائم إلى نوعين: الجرائم المشهودة، والجرائم غير المشهودة، فالنوع الأول هي تلك الجرائم التي يشاهدها رجل الأمن بالعين المجردة حين ارتكابها، أو إذا شاهدها شخص آخر أو أكثر، والجرائم التي يقبض على فاعلها بناءً على صياح أو صراخ الناس، أو جريهم واستغاثتهم للقبض على الجاني، وكذلك الجرائم التي تقع ويضبط مع مرتكبها أسلحة أو عليها أو على ملابسه آثار دماء، وذلك في حالة وقوع جريمة قتل، أو يقبض على شخص يحمل مواد مسروقة في حالة السرقة. أما الجرائم غير المشهودة فهي تلك التي تزول آثارها بعد وقوعها ولم يقبض على فاعلها في أثناء ارتكابها، بمعنى أنها جميع الأعمال التي توجب العقاب ولم تترك آثارًا مادية، ومن أمثلة هذا النوع، جرائم التهديد والإهانة والتشهير (المذكّرات 1938: 22).

وقد مُنع رجال الأمن من التدخل بشكل مباشر ببعض الجرائم إلا بوجود شكوى رسمية أو دعوى شخصية، مثل: ارتكاب المرأة فعلًا شنيعًا، مثل الزنا، ففي هذه الحالة لم تسمح التعليمات لرجل الأمن بالتدخل في هذه الجريمة إلا في حالة تقديم زوجها شكوى رسمية، أو بشكوى من قبل ولي أمرها إن لم يكن لها زوج. إضافة إلى جرائم الإهانة والتحقير، وجرائم السرقة بين الأقارب، وجرائم الصيد في أراضي الغير بدون طلب الإذن من صاحبها، وجريمة تقليد شعار وعلامات الملكية الخاصة، وجريمة الغش والحيلة المرتكبة من قبل المتعهدين لمشاريع الحكومة، وجريمة خيانة الأمانة، والضرب أو الجرح الذي لا يستدعي عطل المعتدى عليه لأكثر من عشرة أيام؛ إلّا أنّ التعليمات قد سمحت لرجل الأمن بالتدخل والتحقيق في هذه الحالة حتى بدون وجود شكوى رسمية، وذلك من أجل منع توسع المشاجرة بين الطرفين أو تطورها (المذكّرات 1938: 25).

ومن خلال ما تقدم نرى أن قوّات البادية منذ بداية تأسيسها قد التزمت بقوانين وضوابط وأسس نظمت عملها، سواء داخل المخافر من ضرورة تطبيق النظام العسكري، أو في كيفية العلاقة بين الجندي والضباط ومسؤولي الحكومة، والعلاقة مع الأهالي، ورأينا أن عملية تفتيش مساكن الأهالي كانت تجري ضمن ضوابط ما زالت متبعة

[5] كانت العملات المتداولة في أثناء فترة تأسيس إمارة شرقي الأردن والفترة التي سبقتها هي العملات العثمانية والسورية، وفي عام 1923م صدر قانون استبدال العملة السورية بالعملة المصرية، وفي عام 1927م أُلغِيَ التعامل بالجنيه المصري والليرة العثمانية، وحلَّ مكانهما الجنية الفلسطيني (الشرق العربي 1927: 3). وقد بقي التعامل بالجنيه الفلسطيني من عام 1928م حتى عام 1949م، حيث استبدلت به الدينار الأردني بموجب قانون النقد الأردني (الجريدة الرسمية 1949: 183-187).

[6] كانت هذه العقوبات متبعة في ولاية سوريا منذ العهد العثماني، حيث ورد في قانون الجزاء الهمايوني التعريف ذاته للقباحة، والجنحة، والجناية، في المواد 3 و4 و5 من القانون، وتعني عقوبة (حبس القلعة المؤبد) هي أن يحبس المجرم حتى وفاته في إحدى القلاع العثمانية، وفي بعض الحالات فإن مصطلح القلعة يعني المدينة المحاطة بالأسوار والاستحكامات، وكان الجاني يترك فيها، ويحق له العمل واصطحاب عائلته، ويخالط من يشاء بدون أن يبرح ذلك البلد. أما (حبس القلعة المؤقت) فيعني حبس المجرم في إحدى القلاع من ثلاث سنوات إلى خمس عشرة سنة (باز 1916: 5-16)، (رفعت 1886: 5-9).

حتى اليوم، فلا يسمح بدخولها إلّا بوجود مذكّرة عدلية، وحددت القوانين والتعليمات الحالات التي يمكن لرجل الأمن دخول المساكن بدون المذكّرة، وهي حالات في مجملها طارئة ومفاجئة ولا يمكن الانتظار حتى صدور المذكّرة، ويظهر أن هناك احترام لحرمة الجمعيات والنوادي الاجتماعية المرخصة، حيث منعت التعليمات دخولها أو تفتيشها إلّا بوجود مذكّرة عدلية؛ على الرغم من اعتبارها أماكن عامة، ورأينا أن الشركات الأجنبية كانت تخضع لقوانين وتعليمات الإمارة، ونجد أيضًا تعليمات وافية عن كيفية التعامل مع جرائم اجتماعية كانت وما زالت تعد جرائم خطرة، مثل القتل والسرقة.

ثالثًا:مهام القوّات في مخافر البادية الشمالية الشرقية

تعدّدت وتنوعت المهام التي أوكلت لقوّات البادية في مخافر هذه المنطقة، منها: حراسة أنبوب شركة نفط العراق، والمساعدة في تنفيذ عملية تعداد الإبل، والفصل في المنازعات بين الأهالي، وحل بعض المشكلات الأُسرية، ومعاونة موظفي الجمارك في تنفيذ مهامهم، وضبط المهربات، ومراقبة الحدود، ومهام أخرى متفرقة.

فمن جملة مهام هذه القوّات حماية وحراسة أنبوب شركة نفط العراق، فمثلًا كلفت دوريات قوّات البادية في مخفري الأجفور والأجفايف، بمهام حراسة ومراقبة أنبوب النفط وحمايته من الاعتداءات، وحماية أعمدة الهاتف التي تمتد بمحاذاته. وكانت التعليمات تقتضي أن يُبعِدَ الجنود رعاة المواشي عن الأنبوب، وأعمدة الهاتف لمسافة لا تقل عن خمسة كيلومترات. ومن المهام الأخرى تحديد وتعيين المنازل والمواقع التي كان ينزل بها شيوخ العشائر في مناطق مرور الأنبوب، وكانت قوّات البادية تهدف من وراء ذلك الإجراء إلى أن يتحمل شيوخ العشائر الذين يقطنون بالقرب من الأنبوب المسؤولية إذا ما وقع عليه أي اعتداء (المذكّرات 1937: 1). وكانت قوّات البادية في مخفري الأجفور والأجفايف تقوم بتفتيش السيارات التي تعبر الطريق المؤدي إلى العراق، وتتأكد من حيازة الركاب جوازات السفر، وفي حالة عدم حملهم للجوازات كانت تتحفظ عليهم في مخفر الأجفايف، وتخاطب قيادة البادية في عمان بماهية الإجراءات المتخذة بحقهم (المذكّرات 1937: 2).

ومن المهام الأخرى إجراء عمليات تعداد وإحصاء الإبل[7]، فمثلًا تحركت دورية لقوّات البادية من مخفر الأجفايف إلى منطقة (جاوه)، من أجل إجراء تعداد الإبل التي كانت تملكها إحدى عشائر المنطقة، التي تجاوز عدد بيوتها 100 بيت، وقد منع أفراد هذه العشيرة الجنود من إجراء التعداد بحجة أن السلطات في سوريا أجرته، حيث اعتادت على التنقل بين أراضي الإمارة والأراضي السورية؛ وعند تهديدها باستخدام السلاح لمنع قوة البادية من أداء مهامها طلبت هذه القوة من مقاطعة بادية الشمال إسنادها بقوّات إضافية لإعانتها في إتمام عملها (المذكّرات 1938: 6)، كما امتنعت عشيرة الشيخ عواد الحسين في منطقة راحوب عن تعداد إبلها للحجّة ذاتها، إلّا أن قوّات البادية نفذت واجباتها بعد تعزيزها بقوّات إضافية (المذكّرات 1938: 85).

[7] في عام 1926م صدر أول نظام لعد الأغنام والإبل واستيفاء الرسوم عليها، وكان يشرف على عملية التعداد كل من: مأمور التفتيش، مدراء المناطق والنواحي وضباط الدرك، وأضيف إلى هؤلاء الموظفين؛ أحد زعماء أو شيوخ العشائر في المنطقة المعنية، وكانت الرسوم تستوفى على النحو التالي: 5 قروش عن كل رأس من الأغنام والماعز، 12 قرش عن كل رأس من الإبل، وفي حالة ظهور مواشٍ في أثناء العد والتفتيش ولم يصرح بها صاحبها كانت الرسوم تستوفى منه بشكل مضاعف (الشرق العربي 1926: 12).

وكانت قوّات البادية تشرف على توقيع التعهدات والاتفاقيات بين الأشخاص في مناطق اختصاصها، فمثلًا حضر شخصان من أبناء العشائر إلى مخفر الأجفايف، وتعهد أحدهما للآخر أمام رئيس المخفر بدفع مبلغ 40 جنيهًا فلسطينيًّا في حالة تأخره عن سداد الدين المترتب عليه، ولم تبين المذكّرات قيمة هذا الدين (المذكّرات 1938: 6).

وكانت دوريات البادية تتدخّل في فض النزاعات والمشاجرات بين الأفراد والعشائر، ففي أثناء تجوال إحدى الدوريات ضمن منطقة الأجفايف صادفت وقوع مشاجرة بين شخصين بسبب امتناع أحدهما عن سداد دين للآخر بلغ مقداره جنيهين فلسطينيين، وكان بينهما تعهّد مكتوب يوثق المبلغ، فعملت الدورية على الفصل بينهما، وأجبرت الشخص المستدين على توقيع تعهد بإرجاع المبلغ لصاحبه. وفي أثناء جولة إحدى دوريات البادية المعتادة في المنطقة الممتدة ما بين مخفر الأزرق وقصر الحرانة صادفت رجلين اعتدى أحدهما على الآخر وأصابه بطلق ناري، فقبضت على مطلق النار، ومن ثم جرى تحويلهما إلى المدعي العام للتحقيق معهما (المذكّرات 1938: 7). وخاطب مخفر الأزرق رئيس محكمة جزاء إربد بخصوص شكوى تقدم بها شخص يدعى سالم العوض، ادعى فيها أنه تعرض للضرب المبرح من قبل كل من محمد الصالح وحسين عبدالله، وهما من سكان الأزرق؛ بينما كان يعمل على فلاحة أرضه، مما أدى إلى فقدانه المقدرة على العمل، وطلب المخفر باستدعاء هذين الشخصين واتخذ العقوبة المناسبة بحقهما (المذكّرات 1933: 34).

ومن الأمثلة على جهود قوّات البادية في فض المشاجرات بين العشائر، وحل النزاعات، وإجراء الصلح فيما بينها قيام دورية من قوّات البادية بقيادة الشاويش هذلول، والجنود: عوض السيد، وفهد صياح، وكليب رشراش، بالتوجه من مخفر الأزرق إلى منطقة (البيضاء) من أجل حلّ نزاع وقع بين عشيرتين في تلك المنطقة، فأصلحت بين الطرفين، وأخذت الضمانات بعدم تكرار مثل هكذا حوادث (المذكّرات 1933: 66).

ونجد مثالًا على دور قوّات البادية في حل المشكلات الأُسرية، خاصة في ما يتعلق بالدفاع حقوق المرأة، ففي مخفر الأزرق قدمت إحدى السيدات شكوى ضد زوجها، بسبب إقدامه على ضربها كسر ذراعها، وعلى إثر هذه الشكوى أحضرت إحدى دوريات البادية المشتكى عليه إلى المخفر، وبعد التحقيق معه واعترافه بالواقعة حُوِّلَ للمدعي العام (المذكّرات 1938: 53). وكانت قوّات البادية تحقق في وقائع السرقات وتتابعها، وتعمل على رد المسروقات والمنهوبات لأصحابها، فمثلا استردت قوّات البادية في الأزرق ما مجموعه 200 رأساً من الأغنام، سرقت من شخص في إحدى مناطق الفدين[8].

ومن الواجبات التي أُلقيت على عاتق قوّات البادية في المخافر الحدودية؛ معاونة موظفي الجمارك في أداء مهامهم، خاصة في المناطق الصحراوية التي كان يصعب على هؤلاء الموظفين الوصول إليها، ومن هذه الواجبات: مراقبة وحراسة حدود الإمارة مع سوريا والعراق، ومنع إدخال البضائع والمواد والأموال المهربة إلى أراضي الإمارة، وفي حالة وقوع عمليات التهريب كانت قوّات البادية تلاحق المهربين وتقبض عليهم، وتسلمهم إلى أقرب مخفر من مخافر البادية الشمالية، وكانت تضبط المواد المهربة إلى حين حضور موظفي الجمارك، فمثلًا ضبطت دوريات البادية في مخفر الأزرق ما يقارب من 400 رأسًا من الأغنام القادمة من جهة العراق، ولدى التحقيق مع مالكيها تبين

[8] الفدين: الاسم القديم لمدينة المفرق، والفدين تصغير (فدن) أي القصر المشيّد، حيث ما زالت آثاره باقية لهذا اليوم، فيها محطة لسكة حديد الحجاز، وكان يمر بالقرب منها أنبوب شركة نفط العراق. انظر: جمال، رنا (2016)؛ المعالم الأثرية والتاريخية في المحافظات والقرى والمدن الأردنية، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، عمان، ص184.

أن نصفها خضع للتعداد في مخفر الأجفايف، بموجب شهادة تعداد صادرة عن المخفر، فيما تبين أن النصف الآخر قد دخل بطريقة غير مشروعة، لذا جرت مصادرتها وجلبها إلى مخفر الأزرق (المذكّرات 1938: 14).

وكان موظفو الجمارك يستوفون الرسوم الجمركية على البضائع التي كانت تدخل إلى الإمارة، ومن أهمها: الأرز، والسمن، والتمر، والأقمشة والدخان، وقد أعفت تعليمات وأنظمة الجمارك العشائر الرحل التي كانت تتنقل عبر الحدود من دفع الرسوم على ممتلكاتها مثل: المواشي، والطعام، والملابس، إلا إذا اكتشف موظفو الجمارك أن حيازة هذه الممتلكات من قبل العشائر هي بقصد التجارة[9].

وقد صدرت لقوّات البادية تعليمات مشددة بمنع إدخال المواد التالية إلى أراضي الإمارة: الأسلحة والعتاد بقصد التجارة، والمواد المخدرة، والبارود والديناميت إلا في حالة وجود رخصة من الحكومة، وفي حالة العثور على مثل هذه المواد كانت قوّات البادية تصادرها وتقبض على أصحابها، وعند الاشتباه بوجود هذه المواد الممنوعة سمحت التعليمات لقوّات البادية بتفتيش المحلات والمخازن والدكاكين ليلًا أو نهارًا، فيما منعت التعليمات تفتيش المساكن والمنازل إلا نهارًا وبحضور شيخ أو مختار القرية، أو شاهدين اثنين في حالة عدم وجودهما (المذكّرات 1938: 16).

ومن مهام قوّات البادية مراقبة حدود الإمارة مع سوريا والعراق والقبض على المتسللين والفارين من هاتين الدولتين، فمثلًا ورد اتصال إلى مخفر الأزرق عبر هاتف شركة النفط من قائد مخفر (الصفاويات)[10]، أفاد أن مرتب المخفر قبض على عدد من الجنود (بعضهم من أصول مغربية) عبروا الحدود السورية باتجاه أراضي الإمارة، بعد فرارهم من الخدمة في القوّات الفرنسية التي كانت تحتل سوريا آنذاك، وكان بحوزتهم بندقية واحدة، وقد تحفظت قوّات البادية على هؤلاء الجنود وأرسلتهم إلى مخفر الأزرق، كما أبلغت قيادة قوّات البادية في عمان بشأنهم (المذكّرات 1933: 54). ويبدو أن عملية فرار الجنود وتسللهم إلى الإمارة قد ازدادت، الأمر الذي دفع مخفر الأزرق إلى إرسال قوّات مسلحة إضافية تألفت من سيارات مجهزة بالرشاشات، ومصحوبة بقوة من الجنود بكامل عتادهم العسكري؛ من أجل التمركز على الحدود التي تربط الإمارة مع سوريا والعراق (المذكّرات 1934: 95).

وبسبب قرب مخفر الأزرق من وادي السرحان الذي كان يشهد كل عام توافد العشائر من مناطق عدة بحثًا عن المراعي الوفيرة التي اشتهر بها الوادي، فقد تكفلت قوّات البادية بمهمة الفصل بين العشائر لمنع وقوع الهجمات والغارات فيما بينها، التي كان ينجم عنها في الغالب استيلاء إحدى العشائر على إبل ومواشي عشيرة أخرى، وفي حالة وقوع مثل هذه الهجمات، كانت قوّات البادية تعمل على استرداد الإبل والمواشي وإعادتها لأصحابها، فمثلًا تمكّن مرتّب مخفر الأزرق من إعادة ما مجموعه 250 رأساً من الإبل إلى أصحابها بعد تخليصها من إحدى العشائر (المذكّرات 1933: 56).

وفي منطقة الحماد التابعة لمخفر الأزرق اشتبكت دورية لقوّات البادية مكوّنة من 15 جنديًّا مع إحدى العشائر التي زاد عدد أفرادها على 100 شخص، حيث استطاعت الدورية تخليص نحو 1000 رأس من الإبل كانت هذه

---

[9] كانت البضائع تستورد من سوريا بواسطة سكة الحديد من محطة درعا إلى محطة عمان، أو عن طريق البر من درعا إلى الرمثا، (الشرق العربي 1927: 4). وفي عام 1933م أضيفت مادة على قانون الجمارك والمكوس الصادر عام 1926م، أعفت الرسوم الجمركية على البضائع التي يحضرها التجار من العراق وسوريا إلى الجهات الواقعة إلى الشرق من منطقة الأزرق، بقصد استهلاكه في تلك الجهات (الجريدة الرسمية 1933: 280). وللاطلاع على قانون الجمارك والمكوس لسنة 1926، انظر: (الشرق العربي 1926: 1–12).

[10] هكذا ورد اسم المخفر في المذكّرات، والمقصود هو مخفر (الأجفايف)، (الصفاوي) حاليًّا.

العشيرة استولت عليها من عشيرة أخرى، على الرغم من أنها أبدت مقاومة لجنود الدورية (المذكّرات 1934: 91). كما استردت دورية أخرى في المنطقة ذاتها ما يقرب من 80 رأساً من الإبل (المذكّرات 1934: 139).

وبسبب حيوية وأهمية الطريق المار بالأزرق والذي يربط ما بين العراق، والإمارة، وفلسطين؛ في الحركة التجارية ونقل المسافرين بين هذه البلدان، كانت دوريات البادية في مخفر الأزرق كثيرا ما ترافق السيارات المارة على هذا الطريق حتى توصلها إلى الحدود، خشية من تعرضها لاعتداءات قاطعي الطرق، فمثلًا رافقت دورية من مخفر الأزرق مجموعة من السيارات التي تحمل اللوحات العراقية والفلسطينية قادمة من فلسطين، وأوصلتها إلى منطقة الرطبة على الحدود العراقية، وفي منتصف الطريق تعرضت هذه السيارات لاعتداء من قبل قاطعي الطرق بقصد سلب ركابها، إلا أن القوة المرافقة لها تمكنت من صدّ المهاجمين والقبض عليهم وأودعتهم في سجن المخفر (المذكّرات 1934: 124).

ولم يقتصر عمل قوّات البادية في تلك المنطقة على الواجبات الأمنية فقط، وإنما تعدى ذلك إلى مساهمتها في الأعمال الإنشائية المدنية، وخاصة في مجال إنشاء الطرق، فعند شق طريق الأزرق– عمان عام 1934م، صرفت قوّات البادية من موازنتها الخاصة مبلغ 2000 جنيه فلسطيني رواتب للعاملين من أبناء البادية في هذا المشروع (أبو دية ومحمد 1997: 264)، وخاصة من عشيرتي الخريشا والسرحان، كما ساهمت في عملية تزويد ونقل مياه الشرب إلى العمال الذين كانوا يشتغلون في هذا المشروع (المذكّرات 1934: 114).

رابعًا: أوضاع الصحة والتعليم والزراعة في الأزرق

نجد في المذكّرات لمحات وإشارات عن هذه الموضوعات في منطقة الأزرق، التي وإن كانت موجزه ومختصرة فإنها أعطت فكرة مهمة عن مدى اهتمام الحكومة والأهالي في توفير مقومات الحياة الضرورية في تلك الفترة.

ففي مجال الصحة كان مخفر الأزرق يقدم الإسعافات والأدوية للأهالي في حالة انتشار الأوبئة، فمثلًا في عام 1933م انتشر وباء الكوليرا[11] في الأزرق، الأمر الذي دفع مخفر البلدة إلى التدخل لإسعاف المرضى ومخاطبة رئيس الصحة العامة في عمان من أجل إرسال العلاجات والأدوية العاجلة وتقديمها للمرضى، وقد ورد في المخاطبة وصف لأوضاع سكان البلدة الذين يظهر أنهم كانوا عاجزين عن الحركة، حتى وصل بهم الحال إلى عدم مقدرتهم على إطعام أنفسهم (المذكّرات 1933: 30). ويبدو أن وباء الكوليرا قد انتشر بين جنود المخفر، مما دفع قيادة قوّات البادية في عمان إلى إرسال أحد الأطباء من دائرة الصحة العامة إلى الأزرق من أجل تقديم الإسعافات والأدوية اللازمة للجنود

[11] الكوليرا: من الأوبئة المعدية وينتشر في المناطق التي تكثر فيها المستنقعات أو التجمعات المائية، وكان هذا الوباء ينتقل للإمارة وبشكل محدود من الدول المجاورة مثل العراق، وكانت حكومة الإمارة تتخذ إجراءات مشددة للحيلولة دون انتشار هذا الوباء بشكل كبير، منها إقفال الطرق البرية مع الدول المجاورة؛ فمثلًا عند ظهور الكوليرا في العراق عام 1931م منعت الحكومة دخول السيارات والمسافرين القادمين من العراق، (الجريدة الرسمية 1931: 374)، كما أنشأت الحكومة محجرًا صحيًا في عمان بالقرب من محطة سكة الحديد (الجريدة الرسمية 1931: 361).

والأهالي، وفي الحالات الخطرة كان المرضى ينقلون إلى عمان بواسطة الطائرة (المذكّرات 1933: 31)[12].

وورد في المذكّرات إشارة إلى وضع التعليم في مخافر البادية، فبعد نقل الجندي فهد صياح من مخفر الأزرق إلى مخفر الجفر نجد أنه أرسل خطاباً إلى قيادة البادية شرح فيه أوضاع التعليم في مدرسة مخفر الجفر، حيث ذكر أن أرضية المدرسة غير مبلطة، إضافة إلى حاجة الطلاب الماسة لمستلزمات الدراسة من كتب وورق وأقلام رصاص وحبر، ويبدو أيضا أن المدرسة كانت تعاني من نقص في مياه الشرب، وحطب التدفئة، كما طالب الجندي فهد بضرورة العمل على إنارة المدرسة ليلًا[13].

ومن الناحية الزراعية، فقد اشتهرت منطقة الأزرق بوفرة المياه، ومن هذه الناحية تعد من أهم المناطق التي تقع إلى الشرق من سكة الحديد. ويظهر أن تأسيس مخفر قوّات البادية في الأزرق قد ساهم لحد بعيد في اهتمام الأهالي بقطاع الزراعة (شعشاعة 1935: 8–15)، ونجد في المذكّرات وصفًا لنشاط أهالي الأزرق في هذا القطاع، فقد احترف العرب الدروز التجارة والزراعة، أما الشيشان فقد اهتموا بتربية الأبقار وصناعة مشتقات الألبان، إضافة إلى عملهم في فلاحة وزراعة الأرض بمختلف أنواع المزروعات، مثل: النخيل، والذرة والخضروات (المذكّرات 1934: 98).

ويرد في المذكّرات ما يمكن أن نطلق عليه (عتب) على أبناء القبائل البدوية، بسبب عدم استغلالهم للأراضي الزراعية الواسعة في الأزرق على الرغم من وفرة المياه، وأوصت المذكّرات أبناء البادية بضرورة الاهتمام لهذا القطاع لما له من مردود إيجابي يعود بالنفع عليهم، وعلى اقتصاد بلدهم (المذكّرات 1933: 48)، وبسبب انتشار الأمن وتوقف الغزوات نجد أن بعض أبناء القبائل البدوية اتجه نحو الزراعة، فمثلًا قام الشيخ حديثة الخريشا عام 1935م بزراعة الأرض التي يملكها في منطقة الأزرق بمختلف أنواع المزروعات (Yoav 2007: 130).

ويبدو أن توفر الأراضي الصالحة للزراعة ووفرة المياه في الأزرق دفع ببعض القبائل النجدية إلى التفكير بالاستقرار في هذه المنطقة، فمثلًا حضر لمخفر الأزرق وفد من قبيلة شمر النجديةمن أجل السماح لهم بالاستقرار في الأزرق، حيث أبدى الوفد استعداد أبناء قبيلتهم للعمل بزراعة الأرض بمختلف أنواع الثمار، مثل: البرتقال، والمشمش، والنخيل، والحبوب: كالقمح، والشعير، والذرة، والعدس، والكرسنة والسمسم، إضافة إلى الخضروات، مثل: البطيخ، الكوسا، البندورة، الباميا والفقوس (المذكّرات 1934: 160). وحضر إلى عمان وفد آخر من شيوخ قبيلة عنزة التي تقطن بالقرب من الحدود السعودية العراقية، وطلبوا من مسؤولين في الحكومة السماح لهم بإدخال إبلهم ومواشيهم إلى أراضي الإمارة بحثًا عن المراعي، بعد أن عانت مناطقهم سنوات طويلة من المحل وانحباس الأمطار (الدفاع 1935: 7).

---

[12] بدأ الاهتمام بموضوع الصحة في مناطق البادية عام 1934م، حيث استقدمت حكومة الإمارة الطبيب (ماكليلان) (McLennan) من دائرة صحة فلسطين، وقام بجولات ميدانية بين مضارب القبائل البدوية للتحري عن الأمراض وإجراء الفحوصات اللازمة لهم، وقد أوصى بإنشاء وحدة طبية متنقلة (سيارة إسعاف) لتتبع حركة القبائل (Bocco 2006:310).

[13] ظهر التعليم في مناطق البادية مع إنشاء المخافر الحدودية، فقد تلقى الجنود تعليمًا على كيفية استعمال اللاسلكي ومبادئ القراءة والكتابة (Abu-Rabi’a 2001: 141)، وفي عام 1933م التحق 45 طالبًا من أبناء البدو في مخافر البادية، وتلقوا دروسًا مجانية في القراءة والكتابة (Flecher 2015: 223). وفي عام 1934م افتتحت مدارس في مخافر الأزرق والجفر وباير لتعليم أبناء القبائل الذين كانوا ينزلون بالقرب من مصادر المياه في هذه المناطق (Colonial Office 1934: 267)، (الرشدان والهمشري 2002: 8–12).

وقد دفع توفر المراعي والمياه في مناطق الأزرق ووادي السرحان الكثير من القبائل وخاصة من نجد إلى الاستقرار فيها. ونجد في المذكّرات وصفًا لربيع عام 1934م، حيث: " كسيت الأرض بحلة خضراء وفرشت بساطًا، مما زادها جمالًا وبهاء، وجعلها تتمايل كما تتمايل (العذارى) في حسن جمالهن وحللهن الخضراء، وابتهجت قلوب الناس فرحًا وسرورًا بمشاهدة مختلف أنواع الأعشاب والنبات والزهور والرياحين "، وشبه أحد الكتب المرسلة إلى قيادة البادية الإبل والأغنام المنتشرة في الأزرق بـِ (الجراد الزاحف) نظرًا إلى كثرة أعدادها (المذكّرات 1934: 162).

خامسًا: أخبار متفرقة

ورد في المذكّرات مجموعة من الأخبار المتفرقة التي حملت مواضيع مختلفة، فنجد مثلًا تأثر قوّات البادية في مخفر الأزرق (أبو دية ومحمد 1997: 258) بوصول الأخبار التي أفادت أن مظاهرات كبيرة وقعت في فلسطين ضد حكومة الانتداب البريطاني[14]، ويبدو أن المظاهرات انتقلت إلى العاصمة عمان، الأمر الذي دفع قوّات البادية إلى التأهب خشية من حدوث اضطرابات وأعمال تخريب في أثناء المظاهرات (المذكّرات 1933: 26).

ومن الأخبار الأخرى التحاق مرتبات قوّات البادية في مخافر منطقة البادية الشمالية بالتمرينات العسكرية في عمان تحضيرًا للاستعراض العسكري الذي أقيم أمام الأمير عبدالله بن الحسين في عمان يوم 23 تشرين الثاني 1933م (المذكّرات 1933: 37). وقد حضر الاستعراض الأميران طلال ونايف وعدد كبير من قادة الجيش والحكومة، حيث مرت قطاعات الجيش العربي بما فيها قوّات البادية من أمام المنصة التي وقف عليها الأمير، وأدت الحركات العسكرية على أنغام الفرقة الموسيقية، وألقى الأميرُ كلمة حيَّ فيها الجيش العربي وشكرهم على حسن التنظيم، وفي نهاية الاستعراض وزعت الرتب العسكرية على مستحقيها (المذكّرات 1934: 151).

ونجد توصية من قيادة مخفر الأزرق بدعوة الأمير عبدالله بن الحسين، ورئيس الوزراء[15]، والمندوب السامي[16]، من أجل اطلاعهم على الجهود التي بذلتها قوّات البادية ومساهمتها في عمران بلدة الأزرق، وإنشاء مدرسة لتعليم أبناء البادية، والنشاط الزراعي فيها (المذكّرات 1933: 66).

ومن الأخبار الواردة في المذكّرات، أن أهالي بلدة الصريح في إربد قدموا استدعاء إلى متصرف لواء عجلون، جاء فيه ردهم على طلب متصرف اللواء والمتضمن ضرورة مشاركة جميع رجال البلدة في مكافحة الجراد الذي يبدو أنه انتشر في أراضي إربد، وقد طلب أهالي الصريح من المتصرف أن يشارك في عملية مكافحة الجراد ثلث رجال البلدة فقط، وبرروا ذلك أن رجال القرى والبلدات الأخرى لم يشارك منهم سوى الثلث (المذكّرات 1934: 128).

ولا بدّ من الإشارة إلى أن المذكّرات قد ورد فيها أخبار ومعلومات عن مناطق أخرى في الإمارة، فمثلا نجد إشارة عن حالة الزراعة في مرتفعات الشراه (موطن صاحب المذكّرات)، وعن كيفية استغلال الأهالي للأراضي الزراعية في

---

14 جرى في فلسطين بشكل عام وفي القدس بشكل خاص مظاهرات وإضرابات عامة، احتجاجًا على سياسة حكومة الانتداب البريطاني التي اتهمها الفلسطينيون بفتح أبواب الهجرة لليهود، والتسهيلات التي قدمتها لهم للسيطرة على الأراضي العربية، واستبدادها بالحكم في فلسطين (فلسطين 1933: 2).

15 كان رئيس الوزراء في تلك الفترة إبراهيم هاشم، وتبوأ منصب الرئاسة 5 مرات، كان أولها من 1933–1938(الشياب 2016: 69 –76).

16 هو آرثر جرينفيل واكهوب (Arthur Grenfell Wauchope) المندوب السامي البريطاني الرابع على فلسطين وشرقي الأردن من 1931م- 1938م (Crown Colonist 1938: 66).

تلك المنطقة، حيث يظهر من خلال استدعاء قدّمه أهالي قرية (الجرباء) إلى قائد منطقة معان؛ أنهم استغلوا الأراضي المحيطة بعين المياه في القرية بأعمال الزراعة، التي يبدو أنها كانت منظمة ومقسمة حسب الجهات المحيطة بالعين، فمثلًا خصصت الأراضي الواقعة في الجهة الشمالية من العين لزراعة الأشجار المثمرة، مثل: الزيتون، والعنب، والرمان والتين، بينما خصّصت الجهة الغربية منها من أجل زراعة الخضروات، فيما تركت بقية الأراضي لزراعة الحبوب، مثل: الحنطة، والشعير، والقطانة[17]. ويبدو من الخطاب أن بعض الأهالي قد استبدلوا هذا الترتيب، بحيث أصبحوا يخلطون بين المزروعات، مما دفع مجموعة أخرى إلى الطلب من قائد منطقة معان التدخل من أجل إعادة تنظيم الزراعة كما كانت عليه في بادئ الأمر (المذكّرات 1934: 88). كما قدم وجهاء من مدينة معان استدعاء إلى قائد المنطقة يطالبون فيه بضرورة العمل على إصلاح أحد الينابيع في المدينة، نظرًا إلى حاجتهم الماسة إلى مياه الشرب، وسقاية الأشجار والمزروعات التي يعتمدون عليها في معيشتهم اليومية (المذكّرات 1934: 126).

وكان لقوّات البادية إسهامات في المجالات الاجتماعية، وتقديم المساعدة للأهالي في مناطق اختصاصها، فعند طلب الشيخ ضبعان الجبور وجماعته من مخفر الأزرق تقديم المساعدة الممكنة لتسهيل سفره عبر مركز حدود المدورة إلى الديار المقدّسة من أجل أداء فريضة الحج؛ نجد أن قائد مخفر الأزرق قد وجه كتابًا إلى قائد مخفر المدورة، طلب فيه عمل الإجراءات المناسبة بهذا الخصوص (المذكّرات 1934: 154)، وقد خُتمت المذكّرات في وصف فريضة الحج للعام 1934م/ 1352هـ، كما يلي: "في بداية شهر ذي الحجة يتجه المسلمون إلى مكّة المكّرمة من شتى بقاع الأرض، من العرب، وغيرهم مثل: الهنود، والأفغان، والأتراك، والأكراد، والتتر، والسودان، وإيران، والشركس والصين، وغايتهم أداء فريضة الحج، والوقوف في عرفه ثم عيد الأضحى الذي تنحر فيه الأضاحي، ويقضون أيامهم بالتكبير والتهليل" (المذكّرات 1934: 164).

الخاتمة

تأسست قوّات البادية بداية عام 1931م، وتبعها إنشاء مخافر ابتداءً في مناطق: الأزرق، باير والجفر، ثم لحقتها بقية المناطق، كان مخفر الأزرق هو المخفر الرئيس الذي تتبع له بقية المخافر، والمراكز الأمنية في البادية الشمالية الشرقية، ومرد ذلك إلى عدة اعتبارات وضحتها الدراسة، أهمها: الموقع الحيوي لمنطقة الأزرق القريبة من وادي السرحان، الذي يعد مكانًا مهمًّا وملائمًا لتجمع القبائل البدوية، التي كانت تقصده في شتاء كل عام لما يتوفر فيه من مراع شتوية واسعة، وقد عملت قوّات البادية في هذه المنطقة على الفصل في المنازعات بين القبائل، وتدريجياً انتهت الغزوات بينها، وكلفت قوّات البادية في مخافر البادية الشمالية الشرقية بمهمّة حماية أنبوب شركة بترول العراق والذي يمر عبر أراضي الإمارة.

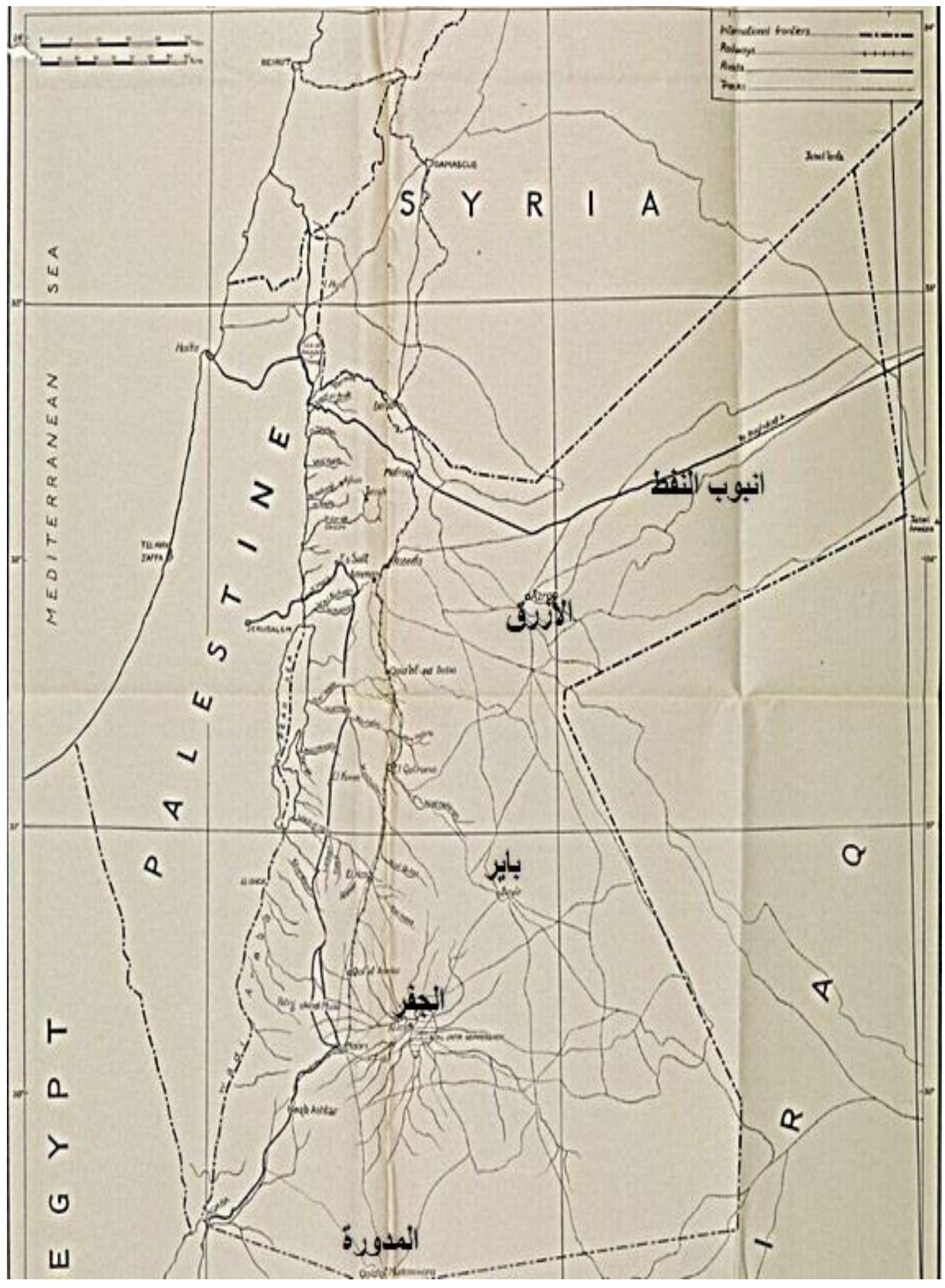
إضافة لما تقدم، رأينا من جملة ما خلصت إليه الدراسة أن قوّات البادية كانت تؤدّي عملها وفق قوانين وأنظمة في كثير من المجالات، مثل: كيفية تفتيش المساكن، وملاحقة مرتكبي الجرائم مثل: القتل، والسرقة، وتطبيق القانون عليهم.

ونظرًا إلى أنّ جنود قوّات البادية هم الأقدر على العيش في الصحراء وتحمل ظروفها الصعبة؛ فقد كلفوا بمهام

[17] وردت بهذه الصيغة في المذكّرات، والقطانة أو القطاني من أنواع الحبوب التي كانت تزرع في الأردن على نطاق واسع، وأحيانًا كانت تصدر إلى الخارج (الجريدة الرسمية 1950: 448).

أخرى، منها: المساعدة في إحصاء وتعداد الإبل وتحصيل الرسوم المفروضة عليها، وحماية حدود الإمارة الشمالية الشرقية، ومعاونة موظفي الجمارك والقبض على المهربين ومنع عمليات التهريب، وحل المشكلات بين العشائر والعائلات والأفراد، وأعطت الدراسة لمحة مهمّة عن أحوال بلدة الأزرق الصحية والتعليمية والزراعية، ورأينا الكيفية التي ظهرت فيها الخدمات الأساسية في مناطق البادية بِعَدِّ الأزرق هي إحدى نماذجها.

الملاحق:



خريطة رقم(1): بعض المواقع الواردة في الدراسة

(IOR/L/PS/12/4756 (1949); Middle East Official Committee, Reconstruction, P. 260)

هذا اليوم المصادف ٢٢/٨/١٨ [illegible] انفردا الجنديان محمد رجا ؛ وطليان خويلد [illegible]

تعليمات

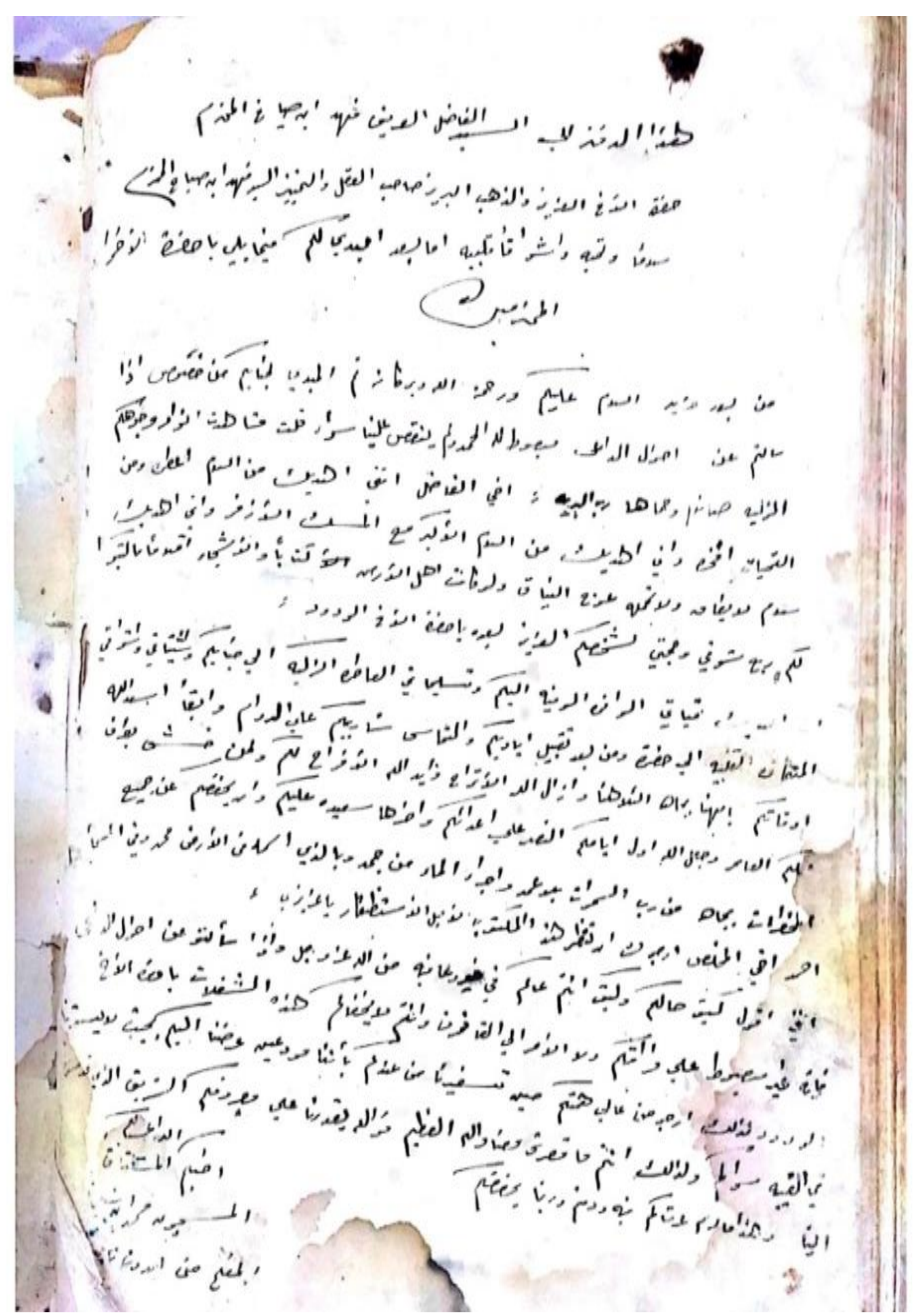
١) الذهاب من الجفيفة الى كمب الشهابا عن طريق الشركة لذلك
٢) المحافظة على عمدان التلفون والمواسير اذا شاهدتم احداً على المواسير او عمدان التلفون
اجلبوه لمخفركم واذا شاهدتم راعي بل يسرح قرب العمدان والتلفون ابعادهم
مقدار خمسة كيلو على الاقل واعلموه لا يعوده ذلك مرة اخرى
٣) اذا شاهدتم سيارات عراقية او غيرها التفتيش على الركاب والذي لا يوجد
لديه جواز سفر جلبه لمخفركم
٤) السؤال عن منازل العربان والتعرف بالشيوخ واصحاب البيوت الفرسماه ضبط عددها
٥) اذا جرى عندكم حادثة مهمة يرجع واحداً منكم يخبر والثاني ينتظر عودة رفيقه
وبما يخصه فحص على الحالة

هذا اليوم المصادف ٢٢/٩/١٨ افرزا الجنديان محمد رجا ؛ وطليان خويلد
دورية بجبهة الشرق

تعليمات

١. الذهاب من الجفيفة الى كمب الشهابا عن طريق الشركة لذلك
٢. المحافظة على عمدان التلفون والمواسير اذا شاهدتم احداً على المواسير
او عمدان التلفون اجلبوا لمخفركم واذا شاهدتم راعي بل يسرح قرب
[illegible] والتلفون ابعادهم مقدار خمسة كيلو على الاقل واعلموه لا يعوده
ذلك مرة اخرى
٣. اذا شاهدتم سيارات عراقية وغيرها يجب التفتيش على الركاب والذي
لا يوجد لديه جواز سفر يجب جلبه للمخفر
٤. السؤال عن منازل العربان والتعرف بالشيوخ واصحاب البيوت القرساه ضبط عددها
٥. اذا جرى عندكم حادثة مهمة يرجع واحداً منكم يخبر والثاني ينتظر عودة رفيقه
فحص على الحالة

شكل رقم(1): الصفحة الأولى من المذكّرات



شكل رقم(2): الصفحة الأخيرة من المذكّرات

في اول السنه" القادمه ان شاء الله سندعوا سمو الأمير
عبدالله وفخامه" المندوب السامي وفخامه" رئيس الوزاره
لمشاهدة ماوصلت به جهود سعادة الزعيم الكلوب بيك في هذه
الصحراء من عمران مدينة الأزرق وانشاء مدرسة بها لأبنا
الباديه وانهم حينما يشاهدون تلاميذ المدرسه سيكونوا فرحين
مسرورين وخصوصاً من جهة" العمران وحسن الزراعه من
جميع انواعها نطلب الله ان الله يجعل العاقبة خيراً خادمكم المطيع
٢١/١٢/٣٢ الجندي فهد صياح

في اول السنة" القادمه ان شاء الله سندعوا سمو الأمير عبدالله
وفخامة" المندوب السامي وفخامة رئيس الوزاره لمشاهدة
ماوصلت به جهود سعادة الزعيم الكلوب بك في هذه الصحراء
من عمران مدينة" الأزرق. وانشاء مدرسة بها لأبنا الباديه
وانهم حينما يشاهدون تلاميذ المدرسه سيكونوا فرحين
مسرورين وخصوصاً من جهة" العمران وحسن الزراعه من
جميع انواعها نطلب الله ان يجعل العاقبة خيراً خادمكم المطيع الجندي
٢١/١٢/٣٢ فهد صياح

شكل رقم(3): إحدى صفحات المذكّرات بخط الجندي فهد صيّاح

تفتيش الماكن ١٩٤٨/١/٢٩

١- تعريف المساكن

المساكن هو البيت الذي يقطنه الناس وكل ما هو تابع من توابعه
كالحديقة والباحة والاسطبل اي كل ما هو ضمن جدران البيت
الخارجية

(٢) التفتيش بمذكرة عادلية
يجوز لكل جندي او ضابط صف ان يفتش بيت اي شخص كان
اذا اصدر بذلك مذكرة من المدعي العام او قاضي الصلح
او رئيس المحكمة يخوله ذلك ويجوز ايضاً الدخول للبيت لاجل
مساعدة الموظفين الماليين الذين يوقعون الحجز على
موجودات البيت بناء على قرار الحجز الذي يصدر من قبل
الجنة لاموال الاميرية ويصدر من قبل رئيس الاجراء

٣- وجود الشهود
ولا يجوز الدخول للمسكن الا اذا كان المختار او شخصان معتبران
حاضرين مع موظف الامن الذي يدخل البيت داكل شخص
غير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف فهو بنظر القانون
شخص معتبر

٤- كيفية التفتيش
عند الوصول للمسكن المطلوب تفتيشه يجري تطويقه
حسب الاصول ويطرق الباب ويطلب صاحب المسكن
حيث يبين لزوم دخوله لمسكن لاجل تفتيشه بعد ذلك
يدخل موظف الامن البيت مصحوباً بالمختار او الشخصين
المعتبرين او بجندي او اكثر حسب اللزوم ويجري التفتيش
ويجب تحري جميع الغرف بدقة لاجل القبض على الاشخاص
او الاشياء المطلوب التحري عنها ويجوز تفتيش جميع الرجال
الموجودين بالبيت اما النساء فلايجوز تفتيشهن الا من قبل امرأة

١٩٤٨/١/٢٠

شكل رقم(4): جانب من التعليمات المتعلقة بتفتيش المساكن كما وردت في المذكّرات

The Duties and Tasks of the Desert Patrol in the Northeastern Badia Posts in 1933-1938 AD. (The diary of a Jordanian soldier as a Source)

Anwar Debbshi Aljazy[1], Sami Fawaz Aljazy[2]

ABSTRACT

This study deals with the duties and tasks assigned to the Badia forces in the posts located in the northeastern Jordan Badia region, during the years 1933-1934 AD and 1937-1938 AD, based on an unpublished primary source, a notebook (Diary), written by hand, and belonging to one of the Desert Patrol soldiers. Using the diary, the study showed the set of tasks that the desert forces performed during that period, including: monitoring the northeastern borders of the Emirate of Transjordan, arresting infiltrators and smugglers, guarding the IPC pipeline, settling disputes between clans, among other tasks.
The study followed the analytical historical approach based on extracting information and data from this primary source, analyzing and classifying them, with regard to the subject of the study, in addition to relying on other sources and references.

Keywords:*Emirate of Transjordan, Desert Patrol in Jordan, Badia of Jordan*.

[1] Corresponding Author: email, anwar_aljazy@yahoo.com, (A. D. Aljazy) Orcid number: https://orcid.org/0000-0003-0005-9881, Department of History and Geography, Al-Hussein Bin Talal University, Jordan.
[2]Second Author: email, samisljszi@ymail.com, (S. F. Aljazy) Orcid number: https://orcid.org/0000-0002-6036-7432, Department of Curriculum and Teaching, Al-Hussein Bin Talal University, Jordan.

Received on 26/11/2020 and accepted for publication on 30/3/2021.

المصادر والمراجع العربية

أبو دية، سعد، محمد، قاسم (1997)؛ *الجيش العربي، نشأة وتطور ودور القوّات المسلحة الأردنية (1921-1997)*، عمان: مديرية التوجيه المعنوي.

باز، سليم بن رستم (1916)؛ *قانون الجزاء الهمايوني*، بيروت: المطبعة الأدبية.

الجازي، فهد(1938)؛ *مذكّرات يومية غير منشورة مكتوبة بخط اليد*.

الجريدة الرسمية (1931، 1933، 1949، 1950)، عمان

جمال، رنا (2016)؛ *المعالم الأثرية والتاريخية في المحافظات والقرى والمدن الأردنية*، عمان: دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع.

الحسين، عبدالله (1945)؛ *مذكّراتي*، القدس: مطبعة بيت المقدس، ط1.

الدفاع، (صحيفة) (1935) فلسطين: يافا.

الرشدان، عبدالله، الهمشري، عمر (2002)؛ *نظام التربية والتعليم في الأردن*، 1921-2002، **عمان:** دار الصفاء للنشر والتوزيع.

رفعت، خليل أفندي (1886)؛ *كليات شرح الجزاء*، تعريب عزتلو نقولا نقاش، بيروت: المطبعة العمومية.

الشرق العربي، الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن (1926، 1927)

شعشاعة، شكري بك (1935)؛ "المرافق الاقتصادية في شرقي الأردن"، *مجلة الاقتصاديات العربية*، ع6، القدس: 8-15.

الشياب، سلطان (2016)؛ *أصحاب الدولة، سيرة حياة رؤساء الحكومات الأردنية*، (1921- 2015)، عمان: وزارة الثقافة.

فلسطين، (صحيفة).(1933)

REFERENCES

Abu- Daīah, S, and Muhammad, Q. (1997); *The Arab Legion: The Origins, Development, and Role of the Jordanian Armed Forces*, (1921-1997), Amman: Directorate of Moral Guidance.

Abu-Rabī'a, A. (2001); *A Bedouin Century*, New York: Berghahn.

Alon, Y. (2007); *The Making of Jordan, Tribes, Colonialism and the Modern State*, Vol. 42 Issue 4 - Betty S. Anderson, London: I. B. Tauris.

Baz, S. (1916); *Qanūn al-jazā' al-himayunī,* Beirut: Al- Matbaʾah al-Adabiah.

Bocco, R. (2006); "The Settlement of Pastoral Nomads in the Arab Middle East". *Nomadic Societies in the Middle East and North Africa*, DawinChaty ed., Leiden: Brill: 302-335.

Colonial Office. (1934-1935); Transjordan vol. 5, (Colonial No. 104).

CO 831/7/8, (1930); Colonel C.H.F. Cox to the High Commission for Transjordan- Nejd frontier, B.A. vol. 5.

Crown Colonist. (1938); A Monthly Journal of Information, Vol. 8. Jan- Dec. London.

al-Difa'ah, (Newspaper) (1935), Jaffa, Jerusalem.

al-Hussein, A. (1945); *My Memoires*, Jerusalem: Bait al-Maqdis Press,1st Ed.

Fletcher, R. (2015); *British Imperialism and the Tribal Question*, Oxford: Oxford University Press.

Jamāl, R. (2016);*al-Ma'ālim al-Athariahwa al-Tarīkhiah fi al-Moḥafaẓātwa al-Qorahwa al-Modin al-Ordinīah*, Amman: Dār Khalid al-liḥiānīll-Nasherwa al-Tawzī'.

al-Jazy, F. (1938); *Unpublished handwritten daily diary.*

IOR/L/PS/12/4756. (1949); Middle East Official Committee, Reconstruction.

Michael, I. (1939); *Report on the Water Resources of Transjordan and Their Development*, London: Crown Agents for Colonies.

New York University, School of Education. (1947); *Problems of the Middle East, Proceedings of Conference*, New York University.

Palestine, (Newspaper), (1933) Jaffa, Amman, Jerusalem.

Palestine and Transjordan,1932-1933 (1995); Administration Reports**,** Archive Edition, London, Vol. 4.

al-Ra'ī, (Newspaper)(1931, 1933, 1949, 1950), Jordan: Amman.

al- Rashdan, A, and Al-Hamsharī, O. (2002); *The Education System in Jordan, 1921-2002*, Amman: Dar al-Safā'.

Rifat, H. (1886); *KulliyātSharḥ al-Jazāʾ*, Izetllu Nicola Naqqāshtranslated., Beirut: al-Maṭbaʿah al-'Umumīyah.

Sha'shā'ah, S. (1935); "Economic Facilities in Transjordan". *Journal of Arab Economics,* Jerusalem, No. 6: 8-15.

al-Sharq al-'Arabī, (Newspaper), (1926, 1927) Jordan: *Amman.*

al-Shayāb, S. (2016); *Aṣḥab al-Dawlah, Biographies of Jordanian Heads of Government, (1921-2015)*, Amman: Ministry of Culture.

Tell, T. (2013); *The Social and Economic Origins of Monarchy in Jordan*, New York: Palgrave Macmillan.